

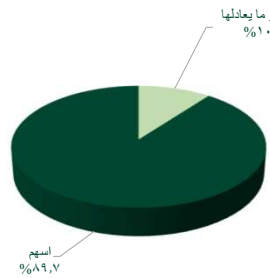
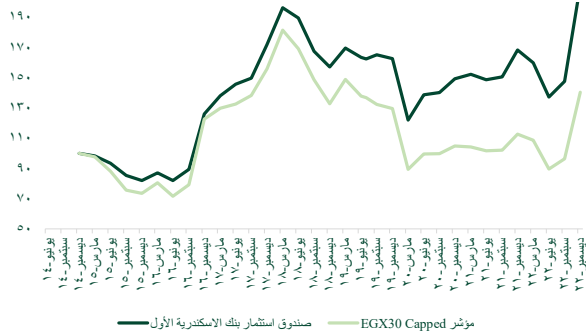
محفظه الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٢	٤٢,٩%
العائد منذ بداية العام	٢٥,٣%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	٢٢,٧%
منذ التأسيس	١٦٥,٢%

الإداء

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي  
الربع الرابع ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية  
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ح.م	٤٧٣,٢٤ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤,٠٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	١٩٠٣٣
تليفون	
العنوان الالكتروني	<a href="http://www.alexbank.com/En">http://www.alexbank.com/En</a>

تحليل السوق

أداء الربع الرابع من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

شهدت أسواق المال العالمية في ٢٠٢٢ اصعب عام منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ مما أدى إلى انخفاض مؤشرات البورصة الأمريكية بـ ١٩,٤% ومؤشر Nasdaq بـ ٣٣,١% ومؤشر S&P500 بـ ٢٥,٣% من حين انخراطها في السوق منذ بداية العام. وقد حدث ذلك نتيجة ارتفاع التضخم و هو ما أدى إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يتبع سياسة تشدّدية وتقوم برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بـ ٤,٢٥% و هو ما يعد أعلى معدل رفع للفائدة منذ ٢٠٠٨ مهنياً فترة توافر سيولة زائدة تحت عن فرص استثمارية جديدة.

توقع المستثمرين تباطؤ في نسب نمو الاقتصاد العالمي خلال ٢٠٢٣ مع وجود فرصة لشعول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة كساد و بناء عليه توقع بارتفاع متوسط أرباح الشركات بـ ١٠% في العام القادم من الجدير بالذكر أن في الحالات الماضية عندما كان ينخفض السوق نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، لا يتوقف هذا الانخفاض إلا عندما يتوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي عن سياسته التشدّدية.

هذا و قد أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه يولي رفع أسعار الفائدة بـ ٥,٥% إضافية في ٢٠٢٣، إلا أنه يوجد بعض الجدل في الأسواق إن هذا لن يحدث و إن قوة الطلب تضعف بشدة سريعاً و هو ما سيؤدي إلى انخفاض حاد في معدلات التضخم و أن تزيحاً عندما يرتفع التضخم بصورة سريعة، ينخفض أيضاً بصورة سريعة.

الشهر	٢٠٢١	٢٠٢٢
يناير	٥١,٨٠	٥٢,٨٨
فبراير	٥١,٦٨	٥٢,٨٧
مارس	٥٢,٦٢	٥٢,٨٤
أبريل	٥٤,١٦	٥٢,٨٦
مايو	٥٤,٩٤	٥٢,٨٨
يونيو	٥٤,٣٩	٥٢,٨٦
يوليو	٥٥,٣٧	٥٢,٨٣
أغسطس	٥٦,٢٥	٥٢,٦٦
سبتمبر	٥٦,٣٩	٥٢,٦٠
أكتوبر	٥٦,٢٢	٥٢,٧٥
نوفمبر	٥٦,٨١	٥٢,١١
ديسمبر	٥٦,٠٤	٥٢,٦٠
المتوسط	٥٦,٦٦	٥٢,١٥

بناء عليه نتعد أن السياسة التكميلية للبنك الاحتياطي الفيدرالي ستتوقف في ٢٠٢٣ و لكن يبقى الجدل هل ستتوقف خلال الربع الأول من العام مع رفع الفائدة بـ ٥,٥% إضافية و بناء عليه نتعد أن قوة الدفع التي حدثت للدولار الأمريكي امام جميع العملات الأخرى ستتوقف و هو ما سيخفف من الضغط على الأسواق الناشئة و يساعد على وجود تحفّات نقدية جديدة لتلك الأسواق العامل الأخر الذي يساعد على نظرتنا هو قرار الفرس بإعادة تشغيل الاقتصاد و إنهاء سياسة الخلق من أجل كوفيد-١٩ و التركيز على زيادة نمو الاقتصاد. من المتوقع أن تصل نسبة إشغال الاقتصاد الصيني إلى ٨٠% من إجمالي ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى دفقة قوية في نسب النمو الاقتصادي مشابهة لما حدث في البلدان الأخرى عقب فتح الاقتصاد في ٢٠٢١.

و بناء عليه نتعد أن أداء الدولار الأمريكي سيضعف في ٢٠٢٣ في حين أن أداء الأسواق الناشئة و الطاقة سيحقق عائد إيجابي.

الأسواق الناشئة

تراجعت تقييمات مضاعف ربحية للأسواق الناشئة خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٠,٧ مرة و هو أقل بحدود ٢٥% من المتوسط التاريخي لأدوار الناشئة المقدر بـ ١٤,٢ مرة من الجدير بالذكر أنه في آخر ٢٠ عام عندما ينخفض مضاعف ربحية الأسواق الناشئة إلى ١١,٠ مرة يرتفع المؤشر في ٩٠% من الحالات في العام القادم.

يسود السوق العمومي في نفس اتجاه الأسواق الناشئة و بناء عليه يتداول السوق العمومي حالياً يتداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٧,٠ مرة و هو أقل بحدود ٢٣% من المتوسط التاريخي للأسواق الناشئة المقدر بـ ٩,١ مرة من الجدير بالذكر أنه في آخر ٢٠ عام عندما ينخفض مضاعف ربحية السوق العمومي إلى ٦,٥ مرة يرتفع المؤشر في ٤٥% من الحالات في العام القادم.

نود الإشارة إلى أنه في ظل السياسة التشدّدية المطبقة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن الطبيعي أن تتداول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي و لكن بما أننا في نهاية مرحلة السياسة التشدّدية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة تتداول على متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصرية

تراجع أداء السوق العمومي في النصف الأول من ٢٠٢٢ بـ ٢٢,٨% من ظلّ تخارج الحديد من المستثمرين الأجانب من السوق عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي السياسة التشدّدية مما أدى إلى تخارج الحديد من المستثمرين من الأسواق الناشئة في ظلّ ارتفاع تكلفة المخاطر.

بدأ السوق في التعافي منذ بداية النصف الثاني من العام و ارتفع بـ ٨٠,٢% ليومض جميع خسائره و بنهي العام مرتعاً بـ ٢٢,٦% من الجدير بالذكر أن السوق انخفض بـ ٢٢,٥% بالدولار الأمريكي في ظلّ انخفاض قيمة الجنيه المصري بـ ٣٦,٦% خلال ٢٠٢٢ و لذلك نتوقع أن يتراجع إلى مرونه في سعر الصرف تعكس الواقع من أجل استمرار صعود السوق حيث أن الفترة الماضية شهدت السوق باستثمارات محلية تحت من صلاذ امن في ظلّ تراجع قيمة الجنيه المصري، فحين لا توقع معاملة الأجانب للشراء في السوق قبل استقرار سعر الصرف.

من الجدير بالذكر أن إدارة البحوث في المجموعة المالية هيرميس قامت باستطلاع ما بين بعض مديرين الاستثمار في الأسواق الناشئة و هو ما أظهر أن وزن مصر النسبي في صناديقهم هو ٠,١% و هو ما يساوي وزن مصر في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مقارنة بوزن يقدر بـ ٠,٣% في بداية ٢٠٢٠.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الروسية في السوق العمومي ارتفعت بـ ٢٣,٨% في النصف الأول من ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستقيماً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً مستقيماً من زيادة أسعار الفائدة.

نتعد أن أرباح الشركات سيحقق نمو جيد في ٢٠٢٣ مدفوعة بمتوسط سعر صرف أعلى في ظلّ أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي الجنيه المصري كان ١٩,١٦ جنيه مصري في ٢٠٢٢ في حين أن سعر الصرف الحالي يقدر بـ ٢٤,٧٤ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ٨% خلال ٢٠٢٢ و هو ما سيعكس على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٣.

كما بدأ سائلاً السوق العمومي و يتداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٢٣% أقل من المتوسط التاريخي و يرجع هذا لأسباب خارجية (وباء كوفيد - ١٩ و الحرب الروسية الأوكرانية) و لها من نتائج سلبية على الأسواق الناشئة بصفة عامة و على السوق العمومي بصفة خاصة في ظلّ ارتفاع مستوى الدين الخارجي و عزز هيزان الجاري.

و بناء عليه نتعد أن تحقيق نظام صرف مرن و المضي في تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و التوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق العمومي مع الأسواق الناشئة و معونه التناول على مسؤولياته التاريخية.